

# قطر توظف تعقيبات السلام للعودة إلى دارفور

## البرهان يفتح المجال للدوحة من بوابة الاستثمارات



تقارب يتوجس منه السودانيون

من الجمعيات الخيرية التي عملت في السابق بدارفور ليس لها علاقة بالجوانب التنموية والاستثمارية وهي تحمل صبغة أيديولوجية عملت على دعم نظام البشير والتنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها "قطر الخيرية" ولن يكون مسموحاً بعودتها على المستويين السياسي والشعبي.

وذكر في تصريح لـ "العرب" أن السلطة الانتقالية عملت على تغيير الكثير من قوانين الاستثمار حتى تستطيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية وإتاحة الفرصة للمستثمرين العرب للاستفادة من البيئة الزراعية الخصبة في السودان، وهو ما يشكل ضماناً لعدم توجيه أموال المشروعات لدعم تنظيم سياسي أو عسكري أو جمعية خيرية بعينها.

عبدالواحد محمد نور التي لا ترتاح لتزايد النفوذ القطري.

وذهب المتابعون للتأكيد على أن الأزمة في دارفور قبلية وبحاجة إلى تدخلات أمنية وليست استثمارية لضبط الأوضاع المتفلتة هناك، لذلك فالتعويل على الجوانب التنموية دون ضبط الأمن لن تكون له أصداء حقيقية على أرض الواقع. وتُقدّر الاستثمارات القطرية في السودان بنحو 3.8 مليار دولار، بحسب وزارة الاستثمار السودانية، وتحلّل المرتبة الخامسة بين الدول المستثمرة في البلاد، وظلت أنشطتها موجودة ولم تتوقف حتى بعد التحول السياسي وترتبط بالإنتاج الزراعي. وأوضح عضو هيئة محامسي دارفور نصر الدين يوسف أن الكثير

كما أن معلومات عديدة أثبتتها لجنة إزالة التمكين ذهبت باتجاه تورط الدوحة في تمويل عدد من الجمعيات الخيرية وتوظيفها أيديولوجياً لخدمة تنظيم الإخوان.

ويشير متابعون للأوضاع في دارفور إلى أن الدوحة لم تعد تمتلك مقاتيح الحل والسلام في الإقليم، بعد أن أغلقت لجنة إزالة التمكين الكثير من الجمعيات التي كانت تمولها قطر، وضيق الخناق على وصولها إلى جمعيات أخرى صغيرة مازالت عاملة.

وخف حضور الحركات المسلحة التي كانت تدعمها في السابق، بما فيها حركة العدل والمساواة، وللمرة الآن بيد حركات لم توقع بعد على السلام، على رأسها حركة جيش تحرير السودان جناح

في المباحثات التي أجراها البرهان في الدوحة وبدا كأنه أحد ضامني تدفق الدعم القطري. وتمنت حركة العدل والمساواة نجحت في معالجة أثار الحرب عبر التنمية المستدامة وتأهيل مناطق النزاع، وهو ما عبّرت عنه عقب الوصول لاتفاق جوبا.

وما تحدثت عنه الحركة ليس له وجود على أرض الواقع وسط أوضاع متردية يعاني منها الإقليم، كما أن أبناء الإقليم يدركون أن قطر ركزت على الدعاية والكسب السياسي دون أن تساهم في وقف الحرب وإعادة النازحين إلى قراهم. وأوضح المحلل السياسي الشفيق ادب لـ "العرب" أن التقارب مع قطر يقوده المكون العسكري ولا تتحمس له الكثير من القوى المدنية المشاركة في السلطة، والدعوات التي وجهتها الدوحة كانت لقيادات عسكرية في الجيش، وقوات الدعم السريع.

وقام نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو بزيارة مماثلة إلى الدوحة في يناير، أكد خلالها أن قطر تجهز لافتتاح 10 قرى لعودة النازحين في دارفور، وستطرح عطاءات لإنشاء 50 قرية.

وهو دارفور، لكن أدب أشار إلى أن قطر تسعى لتضمين وثيقة سلام الدوحة لعام 2011 ضمن محادثات اتفاق السلام في جوبا الموقع بين السلطة الانتقالية والحركات المسلحة في أكتوبر الماضي، وترى أن المشروعات والمشاركة في عملية التنمية مدخلا مناسباً يدفعها لتعزيز هذا الطلب الذي يواجه رفضاً من قبل قوى سودانية عديدة.

وأثبتت بعض المعطيات التي تكشفّت بعد الثورة السودانية أن قطر وظفت حضورها من أجل دعم ميليشيات مسلحة عبر الحدود المتاخمة لدارفور،

تسعى السلطة الانتقالية في السودان، ولاسيما المكون العسكري، لاستثمار الأجواء الإقليمية خصوصاً بعد المصالحة الخليجية لإعادة فتح المجال أمام قطر، وهو ما ترجم في زيارة رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان إلى الدوحة ووعوده بتدليل الصعوبات أمام الاستثمارات القطرية.

كبيرة في إثيوبيا تمكنها من الضغط على أدبس أبابا لتلين موقفها. وألححت مصادر مصرية لـ "العرب" إلى أن زيارة البرهان تمت بالتنسيق مع القاهرة، لمنع الوقوع في المزيد من التدهور، ضمن سياسة يتبناها السودان بالتنسيق مع مصر لتفكيك مصادر القوة الإقليمية لدى إثيوبيا، وهو ما يعني أن قطر يمكن أن تلعب دوراً في أزمة سد النهضة، وتستعيد لياقتها السياسية في السودان من الباب الاقتصادي.

ودعا البرهان، خلال زيارته الأولى للدوحة، رجال الأعمال القطريين إلى الاستثمار في بلاده، منوها بوجود العديد من الفرص الاستثمارية، وعبر عن رغبة بلاده في توسيع استثماراتها في السودان.

وحافظت قطر على نفوذ كبير في دارفور طوال عهد البشير، ولعبت دوراً في رعاية محادثات بين الخرطوم وحركات مسلحة، واتهمت في الوقت نفسه بأنها كانت تعبت في الإقليم الذي يتكون من موزاييك قبلي متناحر، ما جعل السلطة الانتقالية تقوض دورها، خوفاً من الإتهام بالانحياز للنظام السابق الذي كانت الدوحة من أهم داعميه.

ويرى مراقبون أن قطر لا تتشغل كثيراً بشكل وجودها في دارفور حالياً، سواء كان عبر المشروعات الاستثمارية أو الجمعيات الخيرية فالمهم أن تحافظ على مصالحها في السودان، حيث حاولت الدخول على خط السلام لتحسين نفوذها واختفت.

وشارك وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة، وهي إحدى الحركات المحسوبة على تنظيم الإخوان ولديها صلات قوية بقطر،

الخرطوم - فتحت السلطة الانتقالية السودانية الباب مجدداً أمام عودة النفوذ القطري إلى دارفور، لكن هذه المرة من بوابة المشروعات الاستثمارية، وليس عبر الجمعيات والمنظمات الخيرية التي لعبت دوراً مشبوهاً في دعم تنظيم الإخوان ما تسبب في استمرار الصراع بين نظام الرئيس عمر البشير والحركات المسلحة. وأجرى رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان مباحثات مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بالدوحة الخميس بحث خلالها العلاقات الثنائية وسبل تطويرها.



الشفيق أدب

التقارب مع قطر يقوده المكون العسكري ولا يتحمس له المدنيون

نصر الدين يوسف  
الكثير من الجمعيات الخيرية دعمت البشير والتنظيمات الإرهابية

واستغلت السلطة الانتقالية حالة الهدوء بين مصر وقطر بعد اتفاق العلاء في يناير، لتقوم بالمزيد من الافتتاح على الدوحة دون أن يتسبب ذلك في حدوث تأثيرات سلبية على علاقة الخرطوم المتطورة مع القاهرة.

ولم تستبعد دوائر سودانية أن تكون زيارة البرهان لقطر لها علاقة بازمة سد النهضة، حيث تمتلك الدوحة استثمارات

وتتضمن في أجندتها مبادرة للحل وإنما عرض للمساعدة في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء.

وقال زكي عقب لقائه بجزبي "نحن لا نحمل مبادرة ولا نضغط على الأطراف لكن نحن منزعجون وقلقون من الوضع في لبنان". وأضاف أن "الجامعة العربية سبق وأيدت المبادرة الفرنسية ولا ضير في ذلك، حكومة اختصاصيين تعمل على إنقاذ البلد من الوضع الاقتصادي الحالي وهذه أفكار لا بأس فيها وهي متوافقة عليها عربياً، أما كيف يحدث ذلك؟ هنا نتدخل لنساعد في الحلحلة".

ويرى مراقبون أن التحركات العربية تمكن قراءتها على أنها محاولات الفرصة الأخيرة قبل فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على قيادات وشخصيات لبنانية، وليس من المستبعد أن تنضم دول عربية للخطوة الأوروبية المرتقبة. وأطلق وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الأربعاء سلسلة من التصريحات النارية، بالتزامن مع جولة وزير الخارجية المصري على المسؤولين والقادة اللبنانيين، قال فيها إن "فرنسا ستتخذ إجراءات بحق من يعرقلون حل

بيروت - تتجه فرنسا وباقي دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على معرقلتي التسوية في لبنان بعد أن استنفدت باريس جميع الحلول الدبلوماسية لدفع القوى السياسية اللبنانية إلى تشكيل حكومة جديدة تتولى مهمة إنقاذ البلد من الانهيار. وأكدت مصادر فرنسية أن فرض عقوبات على الأطراف المعرقله للحل في لبنان أمر جدي وأن الاتحاد الأوروبي بصدد دراسة الأسماء وشكل هذه العقوبات التي قد تشمل حظر السفر إلى أوروبا، وتجميد أصول.

ويتزامن التلويح الفرنسي مع حراك دبلوماسي عربي لافت ترجم في جولة قام بها الخميس الأمين العام المساعدة لجامعة الدول العربية السفير حسام زكي على القوى السياسية اللبنانية سبقتها بيوم جولة مماثلة لوزير الخارجية المصري سامح شكري.

ولم تكن جولة زكي، التي شملت رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب،

ووضعها الصندوق للسير في مسار الإصلاح الاقتصادي والمالي. ويعاني لبنان، منذ أكثر من عام، من أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية في 1990، حيث انهارت قيمة الليرة أمام الدولار، ويواجه المودعون صعوبات كبيرة في سحب أموالهم من المصارف. ويرى سياسيون لبنانيون أن إثارة قضية التدقيق الجنائي بهذا الشكل وفي هذا التوقيت حق أريد به باطل، وقال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع في بيان الخميس "إن التدقيق الجنائي هو واجب الجوب بعد كل الذي مرّ على لبنان من ويلات وماس وكوارث، وهذا ما دفعنا منذ العام 2017 إلى الدفع قدماً باتجاه الوصول إلى هذا التدقيق، مع فارق أننا نتحدث عن تدقيق جدي وفعلي يبدأ من مصرف لبنان ويشمل تباعاً كل الوزارات الأساسية والإدارات والمجالس التي أهدرت فيها الأموال من دون طائل ومن حساب الدولة والمودعين وجيوب الناس ومدخراتهم".

وأضاف "التدقيق الجنائي ليس شعاراً يطرح في المواسم ولا وسيلة للنيل من خصم سياسي، إنما هو عمل مقدس يهدف إلى الإصلاح ومن ثم الإصلاح. وتوجه بسؤال إلى عون "لماذا لم تقدموا على دعم فكرة التدقيق الجنائي منذ بداية هذا العهد على رغم الأثرية الموصوفة التي تتمتعون بها إن في مجلس الوزراء أو في المجلس النيابي؟". وقال عضو كتلة "المستقبل" النائب محمد الحجار في تغريدة عبر تويتر "ليس صدفة أن يستعجل فريق رئيس الجمهورية البارحة مونترال خطاب الرئيس بالقرآن مع انتهاء زيارة وزير الخارجية المصري لعرفتهم بحقيقة ما عبّر عنه الوزير بوضوح عن مطلب المجتمع الدولي بوقف تعطيل مراسيم تشكيل الحكومة وتحميله باسم هذا المجتمع مسؤولية ذلك للفريق الذي استفتاه من لقاءاته"، في إشارة إلى استفتاء وزير الخارجية المصري لرئيس التيار الوطني الحر من جولته التي شملت مختلف الطيف السياسي اللبناني، فيما يعكس موقفاً متحفلاً على مسلك باسيل ودوره في التعطيل.

# العقوبات الأوروبية الرد على معرقلتي التسوية في لبنان

أنه في وارد الإصغاء إلا لصوت باسيل. وشكلت إطلاقة عون مساء الأربعاء في كلمة متلفزة خيبة للكثير من اللبنانيين، الذين كانوا ياملون في أن يطرح رؤية أو تنازلاً لإنهاء حالة الاستعصاء الحكومي، لكنه تجاهل هذا المازق مركزاً على معضلة التدقيق الجنائي على أهميتها.

وسبق وأن حثت باريس دول الاتحاد الأوروبي على التحرك بغية ممارسة المزيد من الضغوط على الطبقة السياسية في لبنان، وقال الرئيس إيمانويل ماكرون في تصريحات الشهر الماضي إن بلاده ستبتئي مقاربة جديدة في التعاطي مع هذه الطبقة.

وتقول أوساط سياسية لبنانية إن فرنسا تشعر بالإحباط جراء تعاطي أقطاب العهد وعلى رأسهم رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل مع أزمة التشكيل الحكومي، حيث يصر الأخير على موقفه لجهة حصول حزبه على الثلث المعطل، مع تسمية وزراء الطائفة المسيحية، مستنداً في ذلك على دعم حليفه حزب الله وتوظيفه لسلطة رئيس الجمهورية ميشال عون الذي لا يبدو

واعتبر عون أن التدقيق المالي الجنائي هو "معركة أصعب من تحرير الأرض... لأنها ضد الفساد والحرابي" الذين هما أخطر من المختل والعمل. فمن يسرق أموال الناس يسرق وطناً. ولفت عون إلى أن سقوط التدقيق المالي يعني ضرب المبادرة الفرنسية لأن من دونه لا مساعدات دولية ولا مؤتمر سيدر ولا دعماً عربياً وخليجياً ولا صندوق دولياً.

وحصل عون مصرف لبنان المركزي مسؤولية الأزمة التي تصفها بلبنان "لأنه خالف قانون النقد والتسليف، وكان لزاماً عليه أن ينظم العمل المصرفي ويأخذ التدابير لحماية أموال الناس في المصارف"، مشيراً في الوقت ذاته إلى مسؤولية المصارف في التصرف بعدم مسؤولية بودائع وأموال الناس طعماً بالربح السريع ومن دون "توزيع مخاطر" على ما تقتضيه أصول المهنة، مركزاً أيضاً على مسؤولية جميع الحكومات والإدارات والوزارات والمجالس والهيئات عن كل ليرة أهدرت عبر السنوات، وجميعها يجب أن يشملها التدقيق الجنائي.

وفيما بدا محاولة لتفعيل عمل حكومة حسان دياب دعا الرئيس اللبناني مجلس الوزراء إلى عقد جلسة استثنائية "لاتخاذ القرار المناسب لحماية ودائع الناس وكشف أسباب الانهيار وتحديد المسؤوليات تمهيداً للمحاسبة واسترداد الحقوق". ويعتبر التدقيق الجنائي من مستلزمات تفاوض لبنان مع صندوق النقد الدولي لدعم البلد، وضمن شروط

لماذا لم يقدموا على دعم التدقيق الجنائي منذ بداية العهد



سمير جعجع

لماذا لم يقدموا على دعم التدقيق الجنائي منذ بداية العهد

واعتبر عون أن التدقيق المالي الجنائي هو "معركة أصعب من تحرير الأرض... لأنها ضد الفساد والحرابي" الذين هما أخطر من المختل والعمل. فمن يسرق أموال الناس يسرق وطناً. ولفت عون إلى أن سقوط التدقيق المالي يعني ضرب المبادرة الفرنسية لأن من دونه لا مساعدات دولية ولا مؤتمر سيدر ولا دعماً عربياً وخليجياً ولا صندوق دولياً.

وحصل عون مصرف لبنان المركزي مسؤولية الأزمة التي تصفها بلبنان "لأنه خالف قانون النقد والتسليف، وكان لزاماً عليه أن ينظم العمل المصرفي ويأخذ التدابير لحماية أموال الناس في المصارف"، مشيراً في الوقت ذاته إلى مسؤولية المصارف في التصرف بعدم مسؤولية بودائع وأموال الناس طعماً بالربح السريع ومن دون "توزيع مخاطر" على ما تقتضيه أصول المهنة، مركزاً أيضاً على مسؤولية جميع الحكومات والإدارات والوزارات والمجالس والهيئات عن كل ليرة أهدرت عبر السنوات، وجميعها يجب أن يشملها التدقيق الجنائي.

وفيما بدا محاولة لتفعيل عمل حكومة حسان دياب دعا الرئيس اللبناني مجلس الوزراء إلى عقد جلسة استثنائية "لاتخاذ القرار المناسب لحماية ودائع الناس وكشف أسباب الانهيار وتحديد المسؤوليات تمهيداً للمحاسبة واسترداد الحقوق". ويعتبر التدقيق الجنائي من مستلزمات تفاوض لبنان مع صندوق النقد الدولي لدعم البلد، وضمن شروط

تتضمن في أجندتها مبادرة للحل وإنما عرض للمساعدة في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء.

وقال زكي عقب لقائه بجزبي "نحن لا نحمل مبادرة ولا نضغط على الأطراف لكن نحن منزعجون وقلقون من الوضع في لبنان". وأضاف أن "الجامعة العربية سبق وأيدت المبادرة الفرنسية ولا ضير في ذلك، حكومة اختصاصيين تعمل على إنقاذ البلد من الوضع الاقتصادي الحالي وهذه أفكار لا بأس فيها وهي متوافقة عليها عربياً، أما كيف يحدث ذلك؟ هنا نتدخل لنساعد في الحلحلة".

ويرى مراقبون أن التحركات العربية تمكن قراءتها على أنها محاولات الفرصة الأخيرة قبل فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على قيادات وشخصيات لبنانية، وليس من المستبعد أن تنضم دول عربية للخطوة الأوروبية المرتقبة. وأطلق وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الأربعاء سلسلة من التصريحات النارية، بالتزامن مع جولة وزير الخارجية المصري على المسؤولين والقادة اللبنانيين، قال فيها إن "فرنسا ستتخذ إجراءات بحق من يعرقلون حل

بيروت - تتجه فرنسا وباقي دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على معرقلتي التسوية في لبنان بعد أن استنفدت باريس جميع الحلول الدبلوماسية لدفع القوى السياسية اللبنانية إلى تشكيل حكومة جديدة تتولى مهمة إنقاذ البلد من الانهيار. وأكدت مصادر فرنسية أن فرض عقوبات على الأطراف المعرقله للحل في لبنان أمر جدي وأن الاتحاد الأوروبي بصدد دراسة الأسماء وشكل هذه العقوبات التي قد تشمل حظر السفر إلى أوروبا، وتجميد أصول.

ويتزامن التلويح الفرنسي مع حراك دبلوماسي عربي لافت ترجم في جولة قام بها الخميس الأمين العام المساعدة لجامعة الدول العربية السفير حسام زكي على القوى السياسية اللبنانية سبقتها بيوم جولة مماثلة لوزير الخارجية المصري سامح شكري.

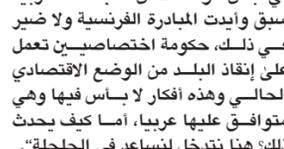
ولم تكن جولة زكي، التي شملت رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب،

ووضعها الصندوق للسير في مسار الإصلاح الاقتصادي والمالي. ويعاني لبنان، منذ أكثر من عام، من أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية في 1990، حيث انهارت قيمة الليرة أمام الدولار، ويواجه المودعون صعوبات كبيرة في سحب أموالهم من المصارف. ويرى سياسيون لبنانيون أن إثارة قضية التدقيق الجنائي بهذا الشكل وفي هذا التوقيت حق أريد به باطل، وقال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع في بيان الخميس "إن التدقيق الجنائي هو واجب الجوب بعد كل الذي مرّ على لبنان من ويلات وماس وكوارث، وهذا ما دفعنا منذ العام 2017 إلى الدفع قدماً باتجاه الوصول إلى هذا التدقيق، مع فارق أننا نتحدث عن تدقيق جدي وفعلي يبدأ من مصرف لبنان ويشمل تباعاً كل الوزارات الأساسية والإدارات والمجالس التي أهدرت فيها الأموال من دون طائل ومن حساب الدولة والمودعين وجيوب الناس ومدخراتهم".

وأضاف "التدقيق الجنائي ليس شعاراً يطرح في المواسم ولا وسيلة للنيل من خصم سياسي، إنما هو عمل مقدس يهدف إلى الإصلاح ومن ثم الإصلاح. وتوجه بسؤال إلى عون "لماذا لم تقدموا على دعم فكرة التدقيق الجنائي منذ بداية هذا العهد على رغم الأثرية الموصوفة التي تتمتعون بها إن في مجلس الوزراء أو في المجلس النيابي؟". وقال عضو كتلة "المستقبل" النائب محمد الحجار في تغريدة عبر تويتر "ليس صدفة أن يستعجل فريق رئيس الجمهورية البارحة مونترال خطاب الرئيس بالقرآن مع انتهاء زيارة وزير الخارجية المصري لعرفتهم بحقيقة ما عبّر عنه الوزير بوضوح عن مطلب المجتمع الدولي بوقف تعطيل مراسيم تشكيل الحكومة وتحميله باسم هذا المجتمع مسؤولية ذلك للفريق الذي استفتاه من لقاءاته"، في إشارة إلى استفتاء وزير الخارجية المصري لرئيس التيار الوطني الحر من جولته التي شملت مختلف الطيف السياسي اللبناني، فيما يعكس موقفاً متحفلاً على مسلك باسيل ودوره في التعطيل.

في حاضرة العهد.. اللبنانيون استنزفوا مالياً وصحياً

في حاضرة العهد.. اللبنانيون استنزفوا مالياً وصحياً



في حاضرة العهد.. اللبنانيون استنزفوا مالياً وصحياً

في حاضرة العهد.. اللبنانيون استنزفوا مالياً وصحياً